الفصل الرابع
نظرة تأريخية في نشوء الفكر الديمقراطي٠

الديمقراطية كممارسة حياتية او سياسية شأنها شأن أي فكرة أو نظرية أو علم اكتشفه الإنسان تستند إلى أسس تأريخية تمتد جذورها في القدم في عمق التأريخ البشري ، فهي لم تأت إلى الوجود مصادفة اوانها محض افكار فيلسوف بل انها جاءت على أسس تراكم الخبرات البشرية العلمية عبر مراحل التاريخ ٠

والديمقراطية بمعناها العام تشير إلى طريقة أو أسلوب للحياة في المجتمع ، يعتقد كل فرد من خلاله ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع ، واذا أخذنا الديمقراطية بمعنى أضيق من ذلك (فهي تعني مشاركة أعضاء المجتمع بحرية في القرارات والمسائل الهامة التي تمس كل مجالات حياتهم وخاصة تلك القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والاجتماعية) ٠

وسوف نناقش مراحل تطور نشوء الفكر الديمقراطي في الحضارات القديمة بدءاً بالحضارة ألأغريقية التي نشأت فيها هذه الفكرة أو الممارسة لأول مرة ومن ثم تطورت هذه الفكرة في عصر ألأمبراطورية الرومانية (دولة القوانين) ومن ثم نتناول الفكر الديمقراطي المعاصر ٠

المبحث ألأول / الفكر الديمقراطي في أثينا ٠

اهتم الفلاسفة ألأغريق اهتماما بالغاً في البحث عن أفضل السبل التي يمكن من خلالها أقامة أنظمة سياسية لحكم البلاد حكماً سليما يسعى إلى تحقيق الخير والسعادة لبني الإنسان في المجتمع من أجل أقامة علاقة متوازنة بين السلطة (الدولة) والشعب (المجتمع) ألأمر الذي أوجب خلق او سن أفضل دستور ممكن للبلاد ٠ وتقوم على أساسه هذه السلطة الحاكمة ٠ فوضع افلاطون مدينته الفاضلة وجعل حكامها من الفلاسفة الحكماء الذين يمتلكون سعة ألأفق التي تتيح لهم تحقيق العدل والمساواة بين أفراد أومواطني الشعب فلم يكن اهتمام الفلاسفة الاغريق فيها على تعريف الدولة بقدر اهتمامهم بنمط ممارسة السلطة للحكم في المجتمع وقد اتسعت تصورات مواطني المدينة ـ الدولة ـ في الحضارة الاغريقية نتيجة انتشار الوعي الذي صاحب ازدهار الفلسفة في هذه الحضارة حتى اصبحت عملية بناء أنظمة الحكم العادلة (الديمقراطية) هاجسهم ألأساسي بل وأنها اصبحت مرادفة لعملية بناء المدينة ذاتها اذ عمد الاغريق عند بنائهم للمدن إلى احضار أحد الحكماء أو الفلاسفة من اجل سن دستور حكم لهذه المدينة وقد سعوا جاهدين إلى تطبيق هذه الدساتير من اجل بناء مدن مثالية لكي يعيش فيها بنو الإنسان من الاغريق بسعادة بعيدا عما ينغص حياتهم من مشكلات اجتماعية تعوق وصولهم إلى السعادة المنشودة ، ولقد كان تصورهم لاستقلال المدينة ـ الدولة ـ يشتمل على جوانب حياة هذه المدينة السياسية والاجتماعية وكانوا يتعصبون بشدة لهذا الاستقلال بما يضمن نشوء مدن مستقلة سياسياً واجتماعياً ، وعلى الرغم من ان نظرة العديد من الفلاسفة الذين كلفوا

بانشاء دساتير هذه المدن من اجل اسعاد المواطنين وتعريفهم للديمقراطية ((بأنها نظام سياسي للحكم يقوم على أساس الحرية والاخاء والمساواة)) فقد كان يشوبها الكثير من التعصب الديني والعرقي فقد كانوا يضعون الكثير من المحددات ألاساسية التي تعمل على تحديد صفة المواطنة في بعض سكان هذه المدن دون غيرهم فلم يكن جميع المواطنين آنذاك يتمتعون بحق ممارسة العملية السياسية والاسهام في الحكم بل اقتصرت صفة المواطنة على بعض ألأفراد الذين تتوافر فيهم مجوعة من السمات ألأساسية التي تتطابق مع شروط المواطنة فيها فقد كان مواطني هذه المدن من ألأحرار حصراً اذ ان نظرة الاغريق إلى العبيد اتسمت بانها نظرة غير انسانية كما كان هؤلاء المواطنين من الرجال فقط ذلك بسبب النظرة الدونية للمرأة وكذلك لم يكن اصحاب المهن والحرف من مواطني الدولة بل اقتصرت على النبلاء وألأشراف وملاك ألأراضي ورؤوس ألأموال وكانت الفئات المسحوقة تحرم من حق المواطنة ومن حق المشاركة السياسية وكذلك التعليم والمساواة مع غيرهم من سكان المدن الاغريقية فلم يكونوا يتمتعون بأي امتيازات اجتماعية شأنهم شأن بقية حقوق المواطنين الاخرى ، بل ان طريقتهم في العيش تشبه بقية الحيوانات التي تعمل على خدمة المواطنين ٠

هذه هي أبرز معالم الديمقراطية الاغريقية التي نستطيع اعتبارها أضيق الديمقراطيات وأكملها تأريخياً ، فقد كانت أضيقها لقلة عدد المواطنين الذين ساهموا في الحياة السياسية ، أما أكملها فذلك لأنها أعطت المواطنين المشاركة في صنع وتطبيق القرار السياسي على قدم المساواة ٠ ولقد عبر (بركليز) عن هذه المشاركة عندما قال " ان المواطن الذي لايعنى بالمسائل العامة لاترى فيه رجلاً منعدم الضرر بل رجلاً منعدم الفائدة "٠ وارتبط مفهوم الاغريق بالحرية بإيمانهم بأن المناقشة والحوار هما أفضل الوسائل لدراسة ألأمور العامة ٠ كما أكد فلاسفة اليونان على ان السيادة في كل دولة هي القانون وليست للحاكم ٠

ختاما نقول ان الديمقراطية الاغريقية من خلال تطبيق الديمقراطية المباشرة هدفين مهمين هما

١ ـ المساواة في الحقوق السياسية ٠

٢ ـ وتحقيق مبدأ السيادة الشعبية ٠

المبحث ألثاني / الفكر الديمقراطي في روما ٠

تتمثل الفكرة الديمقراطية في ألأمبراطورية الرومانية في الفلسفة الرواقية التي اتخذت تسميتها من تعليم الفلسفة في أروقة المعابد والقصور لأباطرة الرومان وعلى الرغم من ان ألامبراطورية الرومانية فرضت سيطرتها على جميع بلاد ألاغريق وجعلت مدنها المستقلة تابعة لها إلا ان تطور الحضارة الاغريقية آنذاك سبغ الامبراطورية الرومانية بصفة هذه الحضارة وهنا يكون ظهور الفكر الديمقراطي في روما بتأثر الفكر الاغريقي والفلسفة الرواقية بسبب تحلل الشعب وقيام الثورات المتتالية نتيجة لإستئثار طبقة ألأشراف بالثروة والحكم ٠

ولذلك ظهرت العديد من الحركات الاجتماعية التي طالبت توزيع الثروة والسماح بإشراك الشعب في السلطة ألأمر الذي دفع بأباطرة الرومان إلى تشكيل مجالس شيوخ التي ضمت عددا لايستهان به من عامة الشعب في مقابل ألأقلية الضئيلة من ألأشراف في المجلس وقد صار الشعب يتحكم أو يتدخل في السلطة وادارة شؤون الامبراطورية عن طريق ممثليه في مجلس الشيوخ وكذلك فقد ظهرت هناك العديد من الفلسفات التي طالبت بأن تكون الدولة ملكاً للشعب وان يكون الحاكم خادما له فقد أكد على ذلك الفيلسوف (سيتال) وتبعه في ذلك القديس (أوغسطين) الذي يرى بأن الله هو مصدر السلطة وان مستلزمات الحياة الاجتماعية هي التي تحمل ألأفراد على انتخاب رؤساء لهم ليعملوا على ممارسة السلطة وادارة شؤون البلاد كما يريدها الله لا كما يريدها الحكام بما تقتضيه مصالحهم ٠

ومن هنا فأننا نجد ممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية للامبراطورية الرومانية انحسرت في مجلس الشيوخ الذي يضم غالبية افراده من عامة الشعب بالاضافة إلى طبقة ألأشراف المتنفذة وان سلطة الملوك اصبحت سلطة الهيئة مستمدة من الحق الإلهي لهم في شؤون البلاد وقد حدث ذلك بعد ظهور المسيحية كديانة في الامبراطورية الرومانية فكان من النادر الاعتراض على قرارات الملوك أو تعديلها بسبب هذه الصفة القدسية وارادته في ادارة شؤون المجتمع لذا فقد كانت الديمقراطية في الامبراطورية الرومانية عبارة عن ديمقراطية برلمانية شكلية ألأمر الذي ادى إلى استبداد الملوك وضعف الامبراطورية تدريجيا وانهيارها على يد القبائل البربرية ٠

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت هنالك العديد من الفلسفات التي نادت بتحجيم سلطة الملك المطلقة المستمدة من الله المصدر الاساسي للسلطة السياسية ٠

المبحث الثالث / الفكر الديمقراطي المعاصر ٠

نشأ الفكر الديمقراطي سراً في رحم النظام الاستبدادي الفاسد الذي بلغ حداً من الفساد والانحطاط فقد معه القدرة على ممارسة القمع وشكلت هذه ألأنظمة الحاكمة عقبة في طريق تقدم المجتمعات في بلاد كثيرة وقد بلغ الايمان بالديمقراطية حداً أحرزت معه بعض الدول المتخلفة تقدماً كبيراً آنذاك ، وقد ارتكز الفكر الديمقراطي المعاصر على ظهور العديد من الفلسفات لنشوء المجتمعات ـ الدولة ـ كممثلة للسلطة السياسية في المجتمع ومن ابرز هذه الفلسفات التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والتفسير هي (فلسفة العقد الاجتماعي) والتي تعد احد اهم الفلسفات التي نادت بالديمقراطية كوسيلة او ممارسة في العملية السياسية وإدارة شؤون البلاد ٠

اذ تقوم هذه الفلسفة على أساس اشتراك جماعة من الناس على عقد ضمني وافقوا عليه بالاجماع يقوم ألأفراد بموجب هذا العقد في التنازل طوعاً عن بعض حقوقهم في اقامة الحماية الطبيعية لمجموعة أو أفراد منهم مقابل قيامهم بحمايتهم وحماية حرياتهم من أجل أن يعيشوا حياة اجتماعية في مجتمعهم ويتمتعون بنوع من الهوية (الشعور بالانتماء لهذا المجتمع) ٠

وبذلك كانت السلطة السياسية في المجتمع سلطة مفوضة من قبل مجموعة من ألأفراد أو المؤلفين لهذا المجتمع لايحق لها ان تمارس القمع ضدهم أو تمارس العنف أو التعسف في معاملتهم اذ ان ألأفراد الذين اشتركوا في هذا العقد قد اختاروا طوعاً الرضوخ لهذا النظام تخلصاً من الفوضى التي سببها تمرد المجتمعات الانسانية قبل ظهور المجتمعات المنظمة تنظيماً سياسيا (الدولة) ٠

وهنا يرى (جان جاك روسو) في كتابه العقد الاجتماعي ان الشعب هو صاحب السيادة وهو المانح للسلطة لأنه يتألف من مجموعة من ألأفراد الذين قبلوا بالعقد الاجتماعي كما لايمكن ان يكون هنالك واجب طاعة القانون والسلطة السياسية في حالة الديمقراطية الشديدة التطرف حيث اعتبر (روسو) الديمقراطية هي أفضل صور الحكم (ألأنظمة السياسية) في حين يرى (توماس هوبز) ان الديمقراطية تشمل جميع المحكومين الذين تجيء بهم ألأجيال اللاحقة ٠

ولقد كانت الثورة الفرنسية ومبادئها الديمقراطية الداعية إلى الحرية ومشاركة الشعب في صنع القرار السياسي نقطة الشروع في التحولات الديمقراطية في العالم المعاصر ، اذ قامت هذه الثورة بالعديد من التغييرات الدستورية التي كانت يقصد بها توسع نطاق الحكم للشعب وعلى الرغم من ذلك فأن هذه التحولات لم تقتصر على فرنسا وحدها وكذلك فهي لم تقتصر على الثورات الدموية التي قامت في فرنسا عام (١٧٨٩) ، بل شملت الثورات البيضاء التي قامت دون اراقة الدماء كما هو الحال في بريطانيا عن طريق رضا السلطات الحاكمة آنذاك بالاتجاه نحو الديمقراطية والذي أسهم اسهاما مباشراً في تقدم هذه الدول وازدهارها ٠

واستندت الافكار الديمقراطية السياسية في اوربا قبل قرنين على الفكرة القائلة بنقل السلطة من يد الملوك إلى يد الشعوب ، واقامة النظام السياسي للحكم على الفكرة النيابية ، والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات ٠

وهذا بدأت ألأفكار الديمقراطية في أوربا بالظهور هادفة إلى تخليص المجتمع من نظام الاقطاع وحكم الكنيسة اللذان كانا سائدين في العصور الوسطى ، والتي كانت تتسم بأنها كانت عصورا من الظلم والظلام أهدرت فيها جميع المعاني الديمقراطية والانسانية إلى ان ظهرت بشائر الثورة الصناعية التي قضت على العهد الاقطاعي ومساوئه ، وبعثت الديمقراطية من جديد لتتمرد على الحكم الاستبدادي الفردي لأمراء ألأقطاع وكانت فاتحة ذلك بريطانيا وفرنسا وانتقلت إلى أمريكا الشمالية

أما في الولايات المتحدة ألأمريكية والتي بلغت فيها الديمقراطية فيها درجة عالية من المقبولية من خلال اعلان وثيقة الاستقلال من المستعمر البريطاني عام ١٧٧٦ كما انها عملت على فتح الوظائف بصورة دورية والعمل على تطبيق اساليب الديمقراطية المباشرة مع بداية القرن العشرين ٠

وعليه فقد توصف الدولة بأنها دولة ديمقراطية اذا ماقام النظام السياسي فيها على بعض ألأسس التي ترتكز إلى الحصول على الموافقة والتأييد الشعبي الذي يضمن موافقة غالبية مواطني هذه الدولة حول الممارسات السياسية وطرق اتخاذ القرارات المصيرية وتنفيذها في هذه الدولة بالاستناد الى القوانين والتشريعات وألأنظمة التي قامت أساساً بموافقة الرأي العام عليها وتعدد أنماط الممارسات الديمقراطية في مثل

هذه الدول التي توصف بانها ديمقراطية وتقوم على أساس مجموعة من المحددات تعمل على تقوية ممارسة الديمقراطية كممارسة سياسية لحكم البلاد في عدة اتجاهات اهمها وجود الهيئات البرلمانية المؤثرة في عملية اتخاذ القرار السياسي والخضوع للسلطة الحاكمة وكذلك وجود الهيئات والتأييد الشعبي من قبل جميع أفراد الشعب أو مواطني الدولة عن طريق الاقتراع العام ٠

وهنا نجد انه لابد من الاشارة إلى ان الاقتراع الشعبي أي عملية انتخاب أفراد الشعب أو مواطني الدولة لممثليهم الذين يكونون على درجة من العلم والدراية في ادارة الشؤون السياسية وعملية اتخاذ القرارات وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء تؤهلهم لاختيار الحكومات التي تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من هذه المنفعة الاجتماعية العامة وبالتالي تؤهلهم إلى أكبر قدر من التأييد الشعبي وموافقة الرأي العام ٠

والدولة الديمقراطية هي تلك الدولة التي تحوز على رضا الشعب من خلال عملية اختيارها أو توجيهها في ادارة شؤون البلاد سياسياً واتخاذ القرارات سواء تم هذا الاختيار على أساس من الاقتراع العام المباشر والشعبي أو عن طريق الاقتراع النسبي الذي يقوم به ممثلوا الشعب في الموافقة على قرارات الحكومة وتوجهاتها الحالية والمستقبلية ٠

المبحث الرابع / خصائص الديمقراطية ٠

تتمثل خصائص الديمقراطية بما يأتي : ـ

١ ـ الديمقراطية مذهب سياسي : ـ اذ أنها تقوم على مبدأ أساسي يتمثل بتولي الشعب مهمة ممارسة شؤون السلطة السياسية سواء كان ذلك بنفسه مباشرة أم عن طريق نواب يمثلونه أو قد يشترك الشعب مع النواب في ممارسة السلطة السياسية ، وعليه فان الديمقراطية وفق هذا التصور تهتم بالجانب السياسي للمجتمع لذلك توصف بأنها مذهب سياسي لا اجتماعي ولا اقتصادي بحيث يتم كل شيء من قبل الشعب بخلاف الديمقراطية الاجتماعية الت أساسها السعادة المادية ومضمونها ان كل شيء للشعب ٠

٢ ـ الديمقراطية مذهب فردي : ـ اذ انها ترمي إلى تمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية عللى اعتبار فرديتهم ، أي بصفتهم مواطنين بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي يتنمون اليها أو المصلحة التي يمثلنها ، فهي باعتبارها مذهب فردي لاتقيم وساطة بين الفرد وبين مساهمته في تكوين الارادة العامة حيث يكفي انه فرد في المجتمع لكي يكون له حق تلك المساهمة ٠

٣ ـ الديمقراطية مذهب غير مادي (روحاني) : ـ كونها لاتتعلق بشيء مادي ملموس بل هي تتعلق بفكرة معنوية وهي ان يمارس الشعب السلطة السياسية ٠

٤ ـ الديمقراطية أساسها المساواة بين ألأفراد : ـ ويراد بالمساواة هنا المساواة السياسية أي ان جميع ألأفراد يتمتعون بنفس الحقوق السياسية ، لأن الديمقراطية تنظر إلى ألأفراد بصفتهم مواطنين مجردين عن المصالح التي يمثلونها والطبقة التي